((الكليني)) في نظر أبي زهرة

أما في كتابه (الإمام زيد) (4) فقد جاء في صفحة ـ 350 ـ 351 منه قوله (... ومن الغريب أن الذي أدعى هذه الدعاوي ـ ويقصد بها وجود لزيادة والنقص في القرآن ـ هو الشيخ الكليني وهو حجة عندهم ثم يهاجم الكليني بعد ذلك هجوماً عنيفاً ويتساءل كيف تقبل روايته.

أقوال أن لشيخ الكليني من ثقاة المحدثين عند الأمامية الأثنا عشرية وأن ما نقله من أخبار الآحاد الضعيفة المتعارضة حول وجود النقص في الكتاب بصفة روايا ولم يكن ذلك رأيا له واعتقاداً يعتقده، والفرق بين الرواية والرأي ظاهر، ولم تسلم كتب الحديث عند الطرفين من الأحاديث المتعارضة والأخبار الضعيفة وأخبار الآحاد التي لا نوجب علما ولا عملا، وقد انعقد إجماع الأمامية الأثنا عشرية على بطلان هذه الأخبار وتخطئه القائلين بها ولم يكن إنكار الأمامية مقتصرا على الشيخ الطوسي والسيد المرتضى بل كما قال الأستاذ أبوزهره قد انكره الكثيرون منهم وأذكر على سبيل المثال لا على الحصر أسماء بعض الصدور من المتقدمين وهم الشيخ الجليل السعيد (المفيد) وأبي على الشيخ الطوسي صاحب مجمع البيان في تفسير القرآن وابن بابويه وصاحب كتاب متشابه القرآن ابن شهد أثوب والشيخ الصدوق والعلامة الجليل علي بن الحسين بن محي صاحب كتاب الوجيز في تفسير القرآن العزيز، وغيرهم من مشايخ المتقدمين، أما المتأخرون المعاصرون فيحضرني منهم العلامة الكبير المرحوم الشيخ مهدي الخالص والعلامة الشهير الشيخ جواد البلاغي صاحب كتاب (الهدى إلى دين المصطفى) وكتاب آلاء الرحمن في التفسير وسماحة السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي والسيد الأجل هبة الدين محمّد على الشهرستاني والأستاذ الأكبر الحجة محمّد الحسين كاشف الغطاء ومن أقواله في هذا الموضوع قوله: (أن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله ا إلى محمّد(صلى ا عليه وسلم)للاعجاز والتحدي ولتعليم الاحكام وتميز الحلال من الحرام وأنه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة وعلى هذا اجماعهم، ومن ذهب منهم أو من غيرهم من فرق المسلمين إلى وجود نقص أو تحريف فهو مخطىء يرده نص الكتاب العظيم (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه ضعيفة شاذه وأخبار أحاد لا تفيد علما ولا عملا... إلخ) مع العلم أن بعض هذه الأخبار الشاذة قد إندست من طريق الغلاة وقد ضربها مشايخ فقهاء الامامية عرض الجدار بل قد

كفّـَروا من ادعاها).